

# اتجاهات النخب الأردنية نحو الفساد المالي في المملكة الأردنية الهاشمية دراسة تحليلية

## Jordanian Elites and the Trend towards Financial Corruption in the Hashemite Kingdom of Jordan: An Analytical Study

د. رياض محمود الصرايره

كلية الآداب  
جامعة عمان الأهلية

### الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى:-

التعرف إلى اتجاهات النخب الأردنية نحو عناصر الفساد المالي، في المملكة الأردنية الهاشمية، المتمثلة في استغلال الوظيفة وعدم الالتزام بالأنظمة والقوانين. وبينت الدراسة مستوى اتجاهات النخب الأردنية وتقديرها، ودرجة اتجاهات البحث نحو وجود الفساد المالي وجرائم غسل الأموال وجرائم تهريب الأموال والتهرب الضريبي والجمركي في الأردن.

واعتمدت الدراسة على منهج البحث الاجتماعي مستخدمة طريقة المقابلة الشخصية بإدارة الاستبيان حيث تكون مجتمع الدراسة من النخب الأردنية القادرين على التعبير عن اتجاهاتهم. ونظراً لكبر حجم الدراسة تم اعتماد عينة عشوائية تكونت من 338 مبحوثاً من هذه النخب، والذين تم اختيارهم من أعضاء مجلسي الأعيان والنواب، والوزراء العاملين، ومن أعضاء نقابتي المحامين والمهندسين. واستخدم في هذه الدراسة مقاييس الإحصاء الوصفي والاختبارات الإحصائية. وأشارت النتائج أن مستوى الاتجاه العام لدى النخب الأردنية نحو الفساد المالي كان عالياً، كما أشارت النتائج إلى أن الاتجاه العام للمبحوثين نحو الشعور بوجود جريمة غسل الأموال كان عالي الدرجة، كما أشارت النتائج إلى أن الاتجاه العام للمبحوثين نحو الشعور بوجود جريمة تهريب الأموال كان متوسط الدرجة وأن اتجاه المبحوثين نحو الشعور بوجود جريمة التهرب من الضرائب كان عالي الدرجة، كما أشارت نتائج الدراسة أن الاتجاه العام للمبحوثين نحو التهرب الجمركي كان عالي الدرجة. وأوصى الباحث بضرورة الاهتمام بشكل أكبر من قبل المسؤولين بأخلاقيات العمل والالتزام بالشفافية والنزاهة في التعامل، وتشديد العقوبات والإجراءات التأديبية بحق المخالفين، وتفعيل سلطات وحدات الرقابة في الجهاز الإداري وتدعيمها، وإعطاء ديوان المحاسبة صفة الضابطة العدلية.

### الكلمات المفتاحية:

## Abstract

This study aims to identify the Jordanian elites' attitudes towards financial corruption through job exploitation and non-compliance with laws and regulations. The study shows that there is a tendency on the part of Jordanian elites to commit crimes of money laundering, money smuggling, and tax evasion.

The study is based on personal interviews and questionnaire management. The study population consisted of Jordanian elites who were able to express their attitudes. Due to the large size of the study, a random sample consisting of 338 respondents was selected from the members of the elected House of Representatives, working ministers, and members of the Association of Lawyers and the Association of Engineers. The statistics and the statistical tests indicated that the level of general trend among the Jordanian elites towards financial corruption was high. The results of the study also indicated that the general feelings of resentment on the part of respondents towards the existence of money smuggling was average and towards the existence of the crime of tax evasion was high. The researcher recommended that officials should ensure the elites' commitment to work ethics, transparency, and integrity to prevent corruption. They also should tighten the penalties and disciplinary procedures against violators, activate and strengthen the powers of the control units in the administrative body, and give the Court of Accounting a judicial control.

## Keywords:

## المقدمة:

مؤشر مدركات الفساد لعام 2008 (لמושخ، 2009). هذا، وقد احتل الأردن الترتيب الثالث عربياً على مؤشر مدركات الفساد بعد كل من قطر والإمارات العربية المتحدة، حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لتتأد مؤشر مدركات الفساد لعام 2015، الذي شمل 168 دولة، من بينها 19 دولة عربية ( صحيفة كل الأردن الإلكترونية، 2016).

وقد نبه البنك الدولي إلى أن الفساد أصبح صناعة كبرى على المستوى الدولي، وأشارت تقديرات البنك إلى أن عمليات الرشوة في جميع أنحاء العالم تدر حوالي التريلون دولار من الأموال المتحصل عليها بشكل غير قانوني، كما أظهرت دراسات وتقارير المنظمات القانونية الصادرة مؤخراً حقيقة أخرى أشد إثارة للقلق، فقد طور موظفو الحكومة والوسطاء والمرتشون في جميع أنحاء العالم من أساليبهم، حيث عمدوا إلى استغلال نفس الشبكة المعقدة من الشركات الصورية وإستراتيجيات المراجعة التنظيمية التي تستخدمها المنظمات الإجرامية الدولية الكبرى، مرتكبوا جرائم غسل الأموال (فيدرغولي، 2015). وبالنسبة للأردن فقد استضاف المؤتمر الأول للدول الموقعة على اتفاقية مكافحة الفساد، وأقرّ تشريعات جديدة ذات صلة مثل قانون هيئة مكافحة الفساد وقوانين إشهار الذمة المالية والحق في الحصول على المعلومات ومكافحة غسل الأموال وديوان المظالم الذي سيحل محله مركز النزاهة والشفافية. وقد تكون هذه كلها أسهمت في تحسين موقع الأردن، لكن لا شيء يقنع المواطن سوى الكشف عن قضايا الفساد وملاحقتها بصرامة. وفي إطار الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، التي أطلقها رؤساء وزراء ووزراء من 18 دولة

يعد الفساد من الظواهر الاجتماعية التي تعاني منها دول العالم دون استثناء، حيث بات الفساد بنوعيه المالي والإداري آفة إدارية في القطاعين العام والخاص على حد سواء في جميع دول العالم بلا استثناء، حتى لا يكاد يمر يوم دون أن تتطلع علينا وسائل الإعلام المكتوبة أو المرئية أو المسموعة بأخبار عن هذا الداء العضال.

والفساد ظاهرة عالمية لا تخص دولة بذاتها، بل تعرضت له كل المجتمعات وعلى مختلف العصور. فهو ظاهرة خطيرة من ظواهر السلوك الإنساني التي أقلقت المجتمعات البشرية والحكومية منذ أقدم العصور؛ لأنه أصبح وباء يهدد هذه المجتمعات بالانكسار وعلى نطاق واسع، بل هو آفة ذات جذور عميقة تأخذ أبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية، وتتداخل فيها عوامل عديدة، ويظهر في المجتمعات كافة، ولكن بمستويات متباينة تختلف من مجتمع إلى آخر، تبعاً لدرجة الوعي الديني والأخلاقي، ومدى الالتزام بالمبادئ والقيم المجتمعية، ودرجة تطور المؤسسات الحكومية والقانونية ومنظمات المجتمع المدني (سعيد وعلوان، 2014).

وتوضح نتائج مؤشر مدركات الفساد، للعام 2008، أنه وبالرغم من أن الفساد وانعدام الشفافية اللذين ما يزالان يشكلان تحدياً أساسياً أمام تنمية المنطقة، فإن النقاش المتزايد بشأن قضية الفساد يسير ببطء، لكن بثبات نحو خطوات الإصلاح الهيكلي. ولقد اكتسبت مسألة الفساد في القطاع العام زخماً وشرعية. ويتم الآن مواجهة ذلك بوضوح باعتباره العقبة الرئيسة أمام التنمية، بدأ من المغرب ومرورا بمصر ولبنان، والكويت، واليمن. ويمتد هذا الزخم لفلسطين على الرغم من عدم إدراجها في

1. وغسيل الأموال ؟
2. هل لاتجاهات النخب الأردنية قدرة تأثيرية نحو تهريب الأموال؟
3. ما مدى الأدوار التي تقوم بها اتجاهات النخب الأردنية نحو التهريب الضريبي في الأردن؟
4. هل لاتجاهات النخب الأردنية تأثير في التهريب الجمركي؟

### أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة التعرف إلى اتجاهات النخب الأردنية نحو الفساد المالي، كما تسعى إلى تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

1. التعرف إلى مستوى اتجاهات النخب الأردنية وتقديرها نحو الدرجة العامة لوجود الفساد المالي في المؤسسات الأردنية .
2. التعرف إلى درجة اتجاهات النخب الأردنية بوجود الفساد المالي، وجريمة غسيل الأموال، وجريمة تهريب الأموال في الأردن، والتهرب الضريبي، والتهرب الجمركي في الأردن، ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الآتية:
- أ- التعرف إلى درجة اتجاهات النخب الأردنية بوجود الفساد المالي.
- ب- التعرف إلى درجة اتجاهات النخب الأردنية بوجود تهريب ضريبي.
- ج- التعرف إلى درجة اتجاهات النخب الأردنية بوجود تهريب جمركي.
- د- التعرف إلى درجة اتجاهات النخب الأردنية بوجود جريمة غسيل أموال.
- هـ- التعرف إلى درجة اتجاهات النخب الأردنية بوجود جريمة تهريب الأموال.

### أهمية الدراسة

1. تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تستهدف البحث في اتجاهات النخب الأردنية نحو الفساد المالي، ويعلق الأمل على هذه الدراسة من خلال إمكانية الإفادة من نتائجها وتوصياتها في الوقوف على الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة لبرامج التنمية.
2. تشكل الدراسة نقطة انطلاق نحو دراسات أخرى في البيئة الأردنية تتناول أبعاداً ومتغيرات جديدة

عربية سنة 2005 برعاية جلالة الملك عبد الله الثاني، عقد برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP-POGAR)، المؤتمر الإقليمي حول دعم تطبيق "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" في الدول العربية في منطقة البحر الميت ( الأردن) بتاريخ 21-23 كانون الثاني/ يناير 2008 برعاية دولة رئيس الوزراء في المملكة الأردنية الهاشمية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، وبالشراكة مع وزارة العدل وهيئة مكافحة الفساد في الأردن ( المؤتمر الإقليمي حول دعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول العربية، 2008).

### مشكلة الدراسة:

تعتبر ظاهرة الفساد المالي بصورة خاصة ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ أبعاداً واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها. وبعد تزايد معدلات الفساد من بين المشاكل الرئيسة التي أجمعت تقارير الخبراء الدوليين على ضرورة معالجتها في الأقطار النامية، التي تعد بيئة خصبة للفساد المالي. وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد من الحكومات المتعاقبة، ومن قبل مؤسسات العدالة الجنائية في ضبط هذه المشكلة والتخفيف من حدة خطورتها على أمن المواطنين والمجتمع، وعدم توفر الإحصاءات عن حجم هذه الظاهرة، فإنه بات من الواضح أن الممارسات ذات الصلة بتزايد معدلات الفساد تكتسب في الوقت الحاضر أهمية خاصة في الأردن؛ لما لها من آثار وانعكاسات سلبية خطيرة على برامج التنمية البشرية. وانطلاقاً من ذلك ظهرت فكرة الدراسة لدى الباحث كمحاولة للوقوف على اتجاهات النخب الأردنية نحو الفساد المالي المتمثل بجرائم غسيل الأموال وتهريب الأموال والتهرب الضريبي والتهرب الجمركي لوضع التوصيات المناسبة لذلك أمام أصحاب القرار .

وبناء على ما تقدم يتمحور السؤال الرئيس للدراسة بما يأتي:

**ما مدى انعكاس اتجاهات النخب الأردنية نحو الفساد المالي في المملكة الأردنية الهاشمية؟**

### أسئلة الدراسة:

1. يتفرع من السؤال الرئيس للدراسة الأسئلة الفرعية الآتية:
1. ما مدى العلاقة التأثيرية بين اتجاهات النخب الأردنية

ومؤشرات أخرى، نظراً لندرة الأبحاث والدراسات الأردنية في مجال الفساد، ووجود الضرورة الملحة لمعرفة العلاقة بين مؤشرات الفساد المالي .

### التعريفات الإجرائية:

1. الفساد: تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد أنه "استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة" (الرعود، 2009).
2. التهريب الضريبي والجمركي: هو التهريب الذي يتضمن غشاً أو احتيالياً يلجأ إليه المكلف بالضريبة للتخلص منها بالقانون (العلي: 2009).
3. غسيل الأموال وتهريبها: "هي عملية إخفاء أو تمويه طبيعة المال المتحصل عليه من جريمة على درجة كبيرة من الخطورة، أو بطرق غير مشروعة، وجعله يبدو وكأنه دخل مشروع" (العمرى: 2014).
4. الاتجاهات: يعرف بوجاردوس BOGARDUS الاتجاهات أنها: نزعة للتصرف سواء إيجاباً أو سلباً نحو وضع ما في البيئة التي تحدد قيمة إيجابية أو سلبية لهذا التصرف (صديق، 2012).

### الإطار النظري والدراسات السابقة وذات الصلة

#### الفساد المالي:

يعتبر الفساد المالي، ظاهرة واسعة الانتشار، ومن الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان، وعلى الأخص الدول النامية، ولها جذور تأخذ أبعاداً واسعة، وتتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، حيث أخذت تنفسي في مجتمعاتنا، وأحدثت خللاً في عملية البناء، والتنمية الاقتصادية، التي تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية للدولة (شريف، 2012).

ويعرف الفساد المالي أنه مجمل الانحرافات المالية، ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تسهم في تنظيم سير العمل المالي للدولة ومؤسساتها، ومخالفة تعليمات أجهزة الرقابة المالية، ويمكن أن نلاحظ أن هذا الجانب في الرشاوي، والاختلاس، والتهريب الضريبي وتخصيص الأراضي (حسن، 2015).

وتتعدد أشكال الفساد المالي وأنواعه؛ حسب وجوده في مؤسسة أو جماعة، وحسب الهدف الذي يُطمح إلى تحقيقه؛ كأن يكون منفعة مادية؛ أو هدفاً اجتماعياً أو غيره، ويأخذ أشكالاً متعددة، تتمثل في: الرشوة، والمحسوبية، والمحاباة، والوساطة، الابتزاز، والتزوير،

ونهب المال العام (الوادي، 2010).

كما يصنف الفساد المالي وفقاً لعدة اعتبارات أهمها:

1. الفساد الصغير: ويتعلق هذا النوع من الفساد المالي بتصرفات الموظفين، ويمارس من قبل فرد واحد، دون التنسيق مع الآخرين، للقيام بأداء الوظائف والخدمات، ويظهر بين الموظفين في القطاعات المختلفة، أساسه الحاجة المادية (البكوع، 2012).
2. الفساد الكبير: وهو نوع من الفساد الذي يقوم به كبار الموظفين والمسؤولين؛ كرؤساء الحكومات؛ والوزراء، ومن في حكمهم، والأساس الذي يقوم عليه هذا النوع من الفساد هو الجشع، ويكون غاية الشخص منه، هو تحقيق مصلحة مادية، أو اجتماعية كبيرة، وليس مجرد رشوة صغيرة، ويرتبط هذا النوع في الغالب بالتأثير على صانعي القرار، وهو آخر أنواع الفساد المالي (الشمري، 2011).

ولا يمكن معالجة الظواهر السلبية التي تعاني منها المجتمعات ما لم يتم تشخيص أسبابها وبواعث نشوئها. وقد حدد البنك الدولي World Bank مجموعة من الأسباب لظهور الفساد المالي والإداري أبرزها ما يأتي:

- أ - تهميش دور المؤسسات الرقابية، وقد تكون تعاني من الفساد هي نفسها.
- ب - وجود البيروقراطية في مؤسسات الدولة.
- ج - حصول فراغ في السلطة السياسية ناتج عن الصراع من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة.
- د - ضعف مؤسسات المجتمع المدني وتهميش دورها.
- هـ - توفر البيئة الاجتماعية والسياسية الملائمة لظهور الفساد.

إضافة إلى ما تقدم، يمكن تحديد ثلاثة أبعاد لأسباب حدوث الفساد المالي والإداري وهي (التميمي، 2008) :

- البعد السياسي: تتمثل أسباب الفساد الإداري والمالي بالإرادة السياسية الضعيفة التي تتعايش مع الفساد، ولا تمتلك المبادرات لمكافحة، فإنه، وإن أعلنت عن إصلاحات، تبقى من قبيل العيب، ويصبح من ثم وجود المصلحين بلا معنى، وإن توفرت لديهم الجدية والرغبة الصادقة في الإصلاح. ودون الإرادة السياسية، فإن مواجهة الفساد ستقتصر على الشكل ليس إلا، ويبقى دور المصلحين مقتصرًا على المناشدات والنداءات والتمنيات التي لا تعني ولا تسمن من جوع. وإن غياب الإرادة السياسية يؤدي إلى غياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية. وعند هذا المستوى تظهر حالة غياب الحافز الذاتي لمحاربة الفساد تحت وطأة التهديد

الفساد الأخلاقي أحد أسبابها، وزيادة نسبة الفقر شيوع ظاهرة التوزيع غير العادل. ويضيف حسن (2015) أن الفساد المالي يتمثل في السعي لتحقيق المنافع الشخصية غير المشروعة، والتهرب من التكليف، والظلم والاستبداد، ولا شك في أن الفساد المالي يعود ضرره على الفرد والمجتمع، ويؤدي إلى تردي السمعة.

كما يسهم الفساد في تدني كفاءة الاستثمار العام، وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة، وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار، وتسيء توجيهها أو تزيد من تكلفتها.

وللفساد أثر مباشر في حجم موارد الاستثمار الأجنبي ونوعيته، لما تنطوي عليه هذه الاستثمارات من إمكانات نقل المهارات والتكنولوجيا، فقد أثبتت الدراسات أن الفساد يضعف هذه التدفقات الاستثمارية وقد يعطلها، وبالتالي يسهم في تدني حجم الضرائب، ومن ثم تراجع مؤشرات التنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بمؤشرات التعليم والصحة .

### تسهيل عمليات غسل الأموال

غسل الأموال من أشهر ممارسات الفساد الدولي الشائعة في العديد من الأقطار، وهو مصطلح حديث نسبياً، ولا يوجد تعريف عالمي متفق عليه لغسل الأموال، وكلمة غسل هنا وردت من تشبيه عملية غسل الملابس حيث إن غسلها يخلصها من الأوساخ العالقة بها، كما أن غسل الأموال عبارة عن إخفاء مصادرها غير المشروعة باعتبارها قذرة، وإظهارها بمظهر نظامي مشروع، وتعرف هيئة الأمم المتحدة غسل الأموال أنه " إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للأموال المكتسبة من الاتجار المحظور أو مصدرها أو التعرف بها أو حركتها أو تحويلها، ويتضمن حركة الأموال أو تمويلها بالإرسال الإلكتروني بهدف جعلها تظهر بمظهر أموال متأتية من أنشطة مشروعة" (الزهراني، 2005).

ويرجع الفضل في أول تعريف تمت صياغته لجريمة غسل الأموال إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمبرمة بيننا عام 1988، وقد نصت الاتفاقية على صور ثلاث لغسل الأموال تتمثل في " تحويل الأموال أو مصدرها، واكتساب أو حيازة أو استخدام الأموال مع العلم وقت تسليمها بأنها مستمدة من جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية (عداي، 2015).

وهناك من يراها: " عملية إخفاء المشروعية على الأموال المتأتية من أصول محرمة شرعاً أو مصادرها غير مشروعة

بالقتل والاختطاف والتهميش والإقصاء الوظيفي. كما تعطل إلى حد بعيد آليات الرقابة في الدولة ويخبو وازع المساءلة والمحاسبة، حيث إن الحكومة لا تحاسب الإدارة مع علمها بالفساد المستشري في أوصالها، وإن يد القضاء لا تطول المسؤولين في الدولة مهما قيل أو عرف أو شاع عنهم، وإن هيئات الرقابة تكون معطلة، إما بفعل شدة الفساد الذي يتجاوز في أبعاده قدرتها، أو لأن دم الفساد أخذ يدب في عروق بعضها.

• البعد الاقتصادي: يتمثل في البطالة وتدني الرواتب والأجور وتباين الدخول بشكل كبير وانخفاض مستوى المعيشة بشكل عام، فضلاً عن غياب الفعالية الاقتصادية في الدولة وكثرة الصفقات التجارية المشبوهة أو الناتجة عن عمليات السمسرة يحتل التي الفساد المالي فيها حيزاً واسعاً.

• البعد الاجتماعي: يتجلى عندما يغدو لكل شيء ثمن يقاس بالدنانير، وعندما يغدو للقيام بواجب وظيفي معين ثمن، وللإجراء معاملة مع إدارات الدولة ثمن، ولتصريف أعمال الحكم ثمن، وللكلمة في وسائل الإعلام ثمن، ولحكم القضاء في بعض الحالات ثمن. وعندما يصبح لكل شيء ثمن، فإن الفساد قد أضحى في حياتنا العامة من صلب ثقافة المجتمع، وبذلك يكون المجتمع في هذا الحال قد ابتلي بما نسميه ثقافة الفساد، وعندما يكون الفساد من صلب ثقافة المجتمع يصعب علاجه. فالفساد لا ينتج إلا مزيداً من الفساد، والفاقد لا يرى في فساده عيباً، وهنا يشكل الفساد طوقاً يحتاج إلى من يكسره بقوة خارقة.

أما بالنسبة للتأثيرات السلبية للفساد المالي فتقسم إلى ( العامري، 2010 ):

1. التأثيرات السلبية على المستوى الاقتصادي: حيث تشير الكثير من الدراسات إلى أن للفساد المالي تأثيرات سلبية على الاقتصاد، مثل: ارتفاع معدل العجز في الموازنة؛ نتيجة عدم دفع المستحقات الضريبية أو التهرب منها، والارتفاع النسبي في قيمة التكلفة العامة للخدمات، بسبب التكاليف الإضافية الناتجة عن ممارسات الفساد المالي، وتقليل فرص الاستثمار، وتدني كفاءتهن؛ مما يخلق ثقافة الفساد في المجتمع، والتزايد المستمر في حجم المديونية الخارجية، وصعوبة سدادها.

2. التأثيرات السلبية على المستوى الاجتماعي والثقافي: ومنها تدني الأوضاع المعيشية، وتردي نظم التعليم، وهجرة الكفاءات، احتلال المناصب الحكومية من قبل غير المؤهلين علمياً، وتعمل كذلك على تحطيم البناء الاجتماعي الذي يؤدي إلى نمو المظاهر الاجتماعية السلبية الشاذة، التي يكون

قانوناً، وذلك من خلال القيام بمشاريع مقبولة اجتماعياً وقانونياً، ومن ثم إدخالها ضمن الدورة الاقتصادية الشرعية وصولاً إلى تداولها بصورة طبيعية ومشروعة (عبد العباس، 2010).

وعلى المستوى المحلي فقد عرف البنك المركزي الأردني عملية غسيل الأموال أنها: "عملية تستهدف إخفاء المصدر الحقيقي للأموال غير المشروعة المتأتية من عمل غير مشروع أو إعطاء معلومات مغلوطة عن هذا المصدر بأي وسيلة كانت وتحويل الأموال أو استبدالها لغرض إخفاء أو تمويه مصدرها، وتملك الأموال غير المشروعة أو صيانتها أو استخدامها أو توظيفها بأي وسيلة من الوسائل لشراء أموال منقولة أو غير منقولة أو القيام بعمليات مالية (بركات، 2015).

وبالرغم من أن الدول العربية والإسلامية لا تعرف هذه الظاهرة بشكل واضح ومكثف كما هو الحال في الدول الغربية، فإنها بوصفها من الدول النامية التي تسعى إلى جذب الاستثمارات قد تكون مرشحة لتكون مقراً لعمليات غسيل الأموال القذرة المتحصلة من مصادر غير مشروعة. إذ إن خبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يشيرون إلى تزايد حجم هذه العمليات بصورة كبيرة في الفترة الأخيرة، خاصة أن المنطقة العربية تعد إحدى المناطق المستهدفة من قبل عصابات غسيل الأموال في العالم وذلك في ضوء الاعتبارات الآتية (وهيب، 2013):

1. بعض الدول العربية تتمتع بوجود أنظمة مالية ومصرفية متقدمة ومرتبطة بالمراكز المالية العالمية مع حرية تحويل العملات وصرقها، وهذه التسهيلات من جهتها تحري مجرمي غسيل الأموال؛ مما يجعل هذه الدول عرضة لعمليات غسيل الأموال.
2. يعتبر اندماج الدول العربية في الاقتصاد العالمي والعولمة وسقوط الحواجز التجارية وغير التجارية وثورة الاتصالات، بالإضافة إلى الانفتاح في الأسواق المالية على العالم الخارجي، والحرية في انتقال رؤوس الأموال، جعلت منها عوامل مساعدة في تقشي ظاهرة غسيل الأموال.
3. تعتبر بعض الدول العربية حلقة وصل جغرافية بين إنتاج المخدرات وبين الدول المستهلكة لها بسبب موقعها الجغرافي، مما يجعل منها عوامل تزيد من جاذبية تلك الدول بمثل هذا النوع من الجرائم

### التهرب الضريبي

وتتبع الدولة إجراءات متعددة من أجل زيادة إيراداتها وتغطية خطتها المستقبلية وتوفير الخدمات لمواطنيها وإشعارهم بالرضى، فمن هذه الإيرادات: الضريبة التي تفرض على الأفراد والشركات التي أصبحت تمثل جزءاً هاماً من هذه الإيرادات، التي تشكل كما ذكرنا سابقاً ما يقارب 64.65% من الإيرادات العامة للدولة (دائرة الموازنة

وتشكل هذه الظاهرة خطراً على الاقتصاد الوطني وعلى توزيع الثروات بين المواطنين، وتزايد أخطار هذه الظاهرة عندما تكون الأموال التي يتم غسلها ناتجة عن أعمال غير مشروعة، كأن تكون ناتجة عن تجارة المخدرات أو السلاح والصفقات غير المشروعة. ووفقاً لإحصائيات صندوق النقد الدولي فإن حجم عمليات غسل الأموال

الضرائب والرسوم، فإن متوسط العبء الضريبي بمفهومه الواسع مقاساً بنسبة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية والتأمينات الاجتماعية إلى الناتج الإجمالي قد بلغ في العام 2011 حوالي 25% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي من النسب المرتفعة عالمياً (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، 2014).

كما أن المبالغة في تعدد الضرائب وتووعها يتسبب في تشتت أحكامها وعدم إمام السلطة المالية أو المكلفين بها. وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى ازدياد التهرب الضريبي. فضلاً عن أن هذه المغلاة في تعدد الضرائب تؤدي إلى مجافاة قاعدة الاقتصاد، إحدى القواعد الأساسية في فرض الضريبة، إذ تحتاج هذه الضرائب المتعددة إلى نفقات كبيرة عند فرضها وجبايتها، وهذا ما نلاحظه في الضرائب النوعية (عبد الغفور، 2008).

### التهريب الجمري

يشكل التهريب الجمري تحدياً مستمراً للأنظمة المالية والاقتصادية لدى جميع الدول، على اختلاف فلسفتها ونظمها، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي، ويعد هذا الفعل المخالف للقانون خرقاً لأنظمة الدولة المالية والاقتصادية التي لا يمكن للأمن الاجتماعي أن يتحقق دونها. ولا شك أن التطورات العلمية والتقنية التي حدثت خلال النصف الثاني من القرن الميلادي السابق، قد ولدت - رغم إيجابياتها الكثيرة - أشكالاً ونماذج من أعمال التهريب، مشروعة أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في الاستيراد والتصدير (صالح، 2007).

وحسب تعريف "glossaire" الخاص بالمنظمة العالمية للجمارك فإن التهريب الجمري هو كل مخالفة جمركية تتعلق باجتياز غير شرعي للبضائع عبر الحدود للتهريب من الخزينة العمومية ( بلقاسم، 2012).

أما فيما يتعلق بتعريف التهريب الجمري في القانون الأردني، فقد نصت المادة (203) من قانون الجمارك الأردنية لسنة 1998 المعدل على أن التهريب هو: " إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها منها بصورة مخالفة التشريعات المعمول بها دون أداء الرسوم الجمركية الرسوم الأخرى كلياً أو جزئياً، أو خلافاً لأحكام المنع التقيد الواردة في هذا القانون أو في القوانين والأنظمة الأخرى، ويستثنى من أحكام هذه المادة البضائع المشار إليها في المادة 197 من هذا القانون".

أهم ما يمكن ملاحظته على نص المادة (203) من قانون الجمارك الأردني، أن التشريع الجمري الأردني يرتب المسؤولية على إدخال البضائع إلى المملكة أو إخراجها منها خلافاً لأحكام التشريع الجمري الأردني أو أي تشريع آخر بما في ذلك البضائع الممنوعة؛ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ساوى المشرع الأردني بين البضائع الممنوعة

(العامه، 2011)، فقد ظهر أمر ليس بالجديد وهو التهرب الضريبي الذي صنف إلى تجنب وتهرب ضريبي، حيث بلغ لعام 2011 ما يقارب 800 مليون دينار (دائرة ضريبة الدخل، 2012).

ويعدّ التهرب الضريبي من أهم الجرائم الضريبية، لذا فلا بد أن يكون هناك جزاء يفرض على من يرتكب هذه الجريمة بما يتناسب وخطورتها وأهميتها، وبالتالي فإن ضعف الجزاء المفروض على المتهم من دفع الضريبة، قد لا يكون رادعاً له ولغيره من ارتكاب مثل هذا الفعل (عبد الغفور، 2008).

ويعرف التهرب الضريبي أنه محاولة المكلف الخاضع للضريبة عدم دفع الضريبة كلياً أو جزئياً متبعاً في ذلك طرقاً وأساليب مخالفة للقانون، وتحمل في طياتها طابع الغش. ويجب التمييز في هذا المجال بين التهرب الضريبي والتجنب الضريبي، الذي يقصد به تجنب الواقعة الضريبية عن طريق امتناع الشخص عن النشاط الذي يؤدي إلى خضوعه للضريبة من خلال الإفادة من الثغرات القانونية وعدم إحكام صياغة التشريعات الضريبية، أو القيام بالنشاط بطريقة تؤدي إلى التخفيف من الضريبة. فالتجنب الضريبي يعد أمراً مشروعاً لا يحاسب عليه القانون، أما التهرب الضريبي فهو من الجرائم الاقتصادية التي فرضت قوانين الضرائب في العالم عقوبات جنائية ومدنية تجاهها (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، 2013).

ويعتبر التهرب الضريبي من أبرز المشاكل المالية ومن أخطر الجرائم المالية ذات الانعكاسات السلبية على الاقتصاد والمجتمع، ومن هنا يمكن القول إن التهرب الضريبي مشكلة ممكن أن نجدها في النظام الضريبي المطبق في الدول المتقدمة والدول النامية، على حد سواء، مع تباين نسبي في طبيعة الأسباب وعمق الآثار واتجاه المكافحة والعلاج والعيوب في بنية النظام الضريبي المطبق في الدول النامية، فضلاً عن أنه كان يسعى دائماً إلى تجسيد الدور المالي والاقتصادي والاجتماعي للضرائب من خلال السعي إلى زيادة الحصيلة الضريبية وتقليص فرص التهرب من دفعها من قبل المكلفين انطلاقاً من كون أن حصيلة الضرائب تمثل المصدر الأساس الذي تجمع منه الدولة ما يلزمها من أموال لتغطية نفقاتها الاستثمارية والاستهلاكية؛ مما يجعل الضرائب هي التي تستخدم في تحقيق العدالة المالية والاجتماعية من خلال توزيع العبء الضريبي بين المكلفين على أساس المقدرة التكليفية الحقيقية للممولين سعياً للقضاء على التفاوت بين الثروات وإزالة الفوارق بين الطبقات ( محمد، 2013).

وفي الأردن الذي يعاني اقتصاده الصغير والمفتوح من محدودية موارده، والعجز المالي في موازنته العامة، وارتفاع مديونته، فإن عملية توفير التمويل اللازم لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية عليه بالغة الصعوبة. ولكون الإنفاق العام يتم تمويله بالاعتماد بشكل كبير على

والبضائع المقيدة، كما أنه لم يشترط استخدام الطرق غير المشروعة في التهريب.

### عناصر التهريب الجمري

**خامسا: العنصر القانوني**  
يقصد بذلك ضرورة وجود نص قانوني يعاقب على الفعل الذي يعده النظام من جرائم التهريب، وهو ما يعبر عنه بقاعدة شرعية الجرائم والعقوبات.

**سادساً: العنصر المعنوي**  
ووفقاً لقواعد تحديد المسؤولية في النظام الجمري الموحد، فإن جريمة التهريب في حالتها (الحقيقي أو الحكمي) لا تقوم إلا بتوافر القصد الجنائي، أي إن الأفعال المكونة لهذه الجريمة إنما ترتكب بهدف التخلص من كل الضرائب الجمركية المستحقة أو بعضها.

### الدراسات السابقة:

#### الدراسات العربية:

أجرى (الرفدي، 2014) دراسة بعنوان "دور منظمات المجتمع المدني في محاربة الفساد في الأردن من وجهة نظر قادة الرأي"، هدفت التعرف إلى دور منظمات المجتمع المدني في محاربة الفساد في الأردن من وجهة نظر قادة الرأي، والكشف عن حجم الفساد، وأشكاله والأساليب المتبعة في تنفيذه والجهود التي قامت بها الحكومات الأردنية لمحاربتها، سواء كان ذلك من خلال إنشاء المؤسسات الرقابية لمكافحة الفساد أو من خلال التشريعات والقوانين المخصصة لمحاربة الفساد، أجريت الدراسة على عينة مكونة من (208) تم اختيارهم بطريقة العينة القصدية من ثلاث فئات رئيسية من قادة الرأي في الأردن شملت أعضاء مجلس النواب، وقادة منظمات المجتمع المدني، وأساتذة الجامعات، باستخدام الاستبانة أداة للدراسة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الفساد لا يزال مستشرياً في الأردن في القطاعين العام والخاص، ويتخذ عدة أشكال منها المالي والإداري، وبيع أراضي الدولة، والترشح الشخصي من خلال خصخصة بعض مؤسسات القطاع العام وبيعها بأقل من أسعارها الحقيقية وسرقة الأموال العامة.

وأجرى (سعيد وأحمد، 2014) دراسة بعنوان "الفساد الإداري والمالي" هدفت التعرف إلى أهم الخصائص التي تميز الفساد الإداري والمالي، وأسباب انتشاره وآثاره وآليات مكافحته، وانطلقت الدراسة من فرضية أن الفساد الإداري والمالي يشكل ظاهرة خطيرة تهدد المجتمع وقيمته ومؤسسات الدولة في أدائها الوظيفي بشكله صحيح، وذلك لانتشارها بشكل كبير، فأصبحت جزءاً من بنية الدولة والمجتمع، وذلك بالاعتماد على المنهج التاريخي والمنهج

يتكون جرم التهريب من عدد من الأفعال المتآزرة التي يتكون منها الفعل المخالف للنظام، فهو يتطلب نشاطاً مادياً معيناً، سواء أكان هذا النشاط سلبياً أم إيجابياً، ومكاناً محدداً يتم فيه، كما يتطلب محلاً واضحاً ينصب عليه، فضلاً عن وجود النص القانوني (صالح، 2007):

#### أولاً: النشاط المادي :

وطبقاً للقواعد العامة، فإنه يشترط لقيام الركن المادي لجرم التهريب أن يقع من الشخص المكلف فعل أو تصرف، يترتب عليه عدم سداد الضريبة الجمركية، أي أن يكون هناك اعتداء على المصلحة المالية للدولة، وحقوق الخزنة العامة. ولا عبرة بعد ذلك بكمية البضاعة، حيث تستوي الكمية كبيرة أو صغيرة. وكذلك لا عبرة بنوع الضريبة المفروضة على هذه الكمية، سواء أكانت ضريبة على الواردات أم على الصادرات، وسواء أكانت هذه الضريبة قيمة أم نوعية.

#### ثانياً: محل المخالفة، ويعني بالمحل السلعة التي يتم تهريبها :

يقع الركن المادي حتى في حال كون السلعة معفاة من الضريبة، رغم أن النظام يخفف من الغرامة المفروضة عليها، ويجعلها تتراوح بين 10 % من قيمة البضاعة ولا تزيد عن هذه القيمة، والحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن سنة، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

#### ثالثاً: محل التهريب

يستهدف فعل التهريب إدخال بضائع أو مواد أو أشياء من أي نوع إلى أراضي الدولة أو إخراجها بطريقة غير مشروعة، وكلمة شيء تشمل كل ما هو مادي يمكن نقله وحيازته، سواء أكان الغرض منه تجارياً أم غير تجاري. وكل ما يشترط في هذا الصدد أن تكون البضاعة التي تم إدخالها أو إخراجها خاضعة لإحدى الضرائب المنصوص عنها في النظام، سواء أكانت الضريبة أصلية أم إضافية، وبصرف النظر عن الغاية أو الهدف من فرضها.

#### رابعاً: العنصر المكاني للنشاط

للعنصر المكاني أهمية كبرى في جرائم التهريب الجمري، وترجع هذه الأهمية إلى أنه يحدد نطاق عمل رجال المكافحة، وسلطة ضبط جرائم التهريب من جهة، كما يؤثر بشكل مباشر في بعض صور التهريب الحكمي، وفي وسائل الإثبات وإجراءات الملاحقة، من جهة ثانية.

الفساد المحظورة في القوانين والأظمة السورية، وبين درجة ممارسة هذه الأشكال واستخداماتها. وشملت عينة الدراسة 217 مبحوثاً. توصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها:

1. إن اتجاهات موظفي الإدارة العليا تجاه بعض أشكال الفساد ضبابية، يعترها التشويش وعدم الاستقرار وهي غير واضحة.
2. ترتبط اتجاهات موظفي الإدارة العليا تجاه بعض أشكال الفساد بالنظر إليه فقط من زاوية عدم الإضرار بالمال العام دون النظر إلى الإضرار بمصالح الآخرين.
3. تتعلق اتجاهات الإدارة العليا نحو أشكال الفساد بالنظرة القانونية التشريعية، بصرف النظر عن التأثير السلوكي وردود الأفعال تجاهها.
4. تتحدد اتجاهات الإدارة العليا إزاء ممارسة الفساد بالمعايير المحاسبية التنظيمية، وليس بالمعايير الأخلاقية السلوكية.

### الدراسات الأجنبية:

أجرى كسنيا (Ksenia, 2008) دراسة بعنوان " يمكن التحكم بالفساد والجريمة الاقتصادية في البلدان النامية، وإذا كان الأمر كذلك، فهل هي فعالة من حيث التكلفة؟"، وهدفت الدراسة إلى تقييم الجهود الدولية في مكافحة الفساد وأثارها على البلدان النامية على مستويين يتم فيهما دراسة السياسات على المستوى التنظيمي وحسب القطاع من خلال النظر في جرائم غسل الأموال والرشوة، ومن ثم تحديد الاتجاهات الرئيسية في الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد وتقييم كفاءتها بأسلوب تحليل التكاليف والمنافع، ومن نتائج الدراسة أن الأفكار الإيجابية في البداية من تعزيز الرقابة ومقاضاة الجرائم الاقتصادية لا تجلب النتائج المتوقعة، كما أن نهج القانون الجنائي الذي اختارته المنظمات الدولية الرئيسية- الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي- ليس فعالاً، كما أن إعطاء الأولوية لمبدأ الوقاية بدلاً من العقاب أدى إلى زيادة تكاليف الرقابة على الجرائم الاقتصادية في البلدان النامية دون داع ودون جدوى.

وفي دراسة أجراها بريمان وآخرون (Berkman, et al., 2008) بعنوان "مكافحة الفساد من المنظمات الدولية على مفترق طرق"، التي هدفت إلى تقديم تقييم لمكافحة الفساد من خلال الخبرات الشخصية للخبراء في المنظمات الدولية التي أنجزت تقدماً في مكافحة الفساد، وقد اعتمدت منهجية البحث على دراسة استقصائية لآراء عدد من خبراء مكافحة الفساد، وخلص البحث إلى أنه من المتفق عليه أن المنظمات الدولية في مفترق طرق في جهودهم الفردية والجماعية لمكافحة الفساد لذلك يجب على المنظمات

الوصفي للوصول إلى التكامل المنهجي للدراسة، وأسفرت نتائج الدراسة إلى أن الفساد الإداري المالي من أخطر الأوقات التي لازمت الحياة الإنسانية، التي اتفقت الشرائع السماوية والقوانين الوضعية على تجريمه مهما كانت أسبابه وأشكاله، كما أن انتشار الفساد يؤدي إلى تحويل الوظيفة من كونها تكليفاً قانونياً وأمانة وطنية مقدسة إلى سلعة يتم المتاجرة بها بيعاً وشراءً بممارسة الفساد وتحقيق مكاسب ذاتية، ويؤدي إلى زعزعة القيم الأخلاقية القائمة على الصدق والأمانة والمساواة وتكافؤ الفرص ووضوح إحساس المواطن بالمواطنة.

وأجرى ( بي عامر، 2012) دراسة بعنوان " مكافحة الفساد في الأردن بين مجلس النواب وهيئة مكافحة الفساد" تناول فيها الازدواجية في مكافحة الفساد بين مجلس النواب وهيئة مكافحة الفساد، حيث لمجلس النواب دور في مكافحة الإداري من خلال وظيفته الرقابية والتشريعية وما يترتب عليها من مساءلة الوزراء والحكومة، وبالتحقيق في الأفعال التي يشوبها الفساد، بينما شكلت هيئة مكافحة الفساد كهيئة متخصصة لمكافحة الفساد حيث استعرض الباحث قانون الهيئة وآليات عملها والأنشطة التي قامت بها ومدى نجاعة عملها في الحد من الفساد الإداري، وأسفرت نتائج الدراسة إلى تيجنين رئيسيتين: الأولى عدم فعالية هيئة مكافحة الفساد في مكافحة الفساد وأنه يجب إعادة النظر في تشكيل هيئة مكافحة الفساد وارتباطها، والثانية أن فعالية مجلس النواب في مكافحة الفساد محدودة ويشوبها القصور.

وقام (عبد الله، 2010) بدراسة " الفساد الإداري والمالي الإشكالية وطرق معالجته"، حيث هدف إلى إعداد الوسائل والطرق اللازمة لتشخيص هذه الظاهرة في العراق، والحد منها عن طريق تشريع القوانين ( الأخلاقية والرقابية العقابية)، ومن ثم معالجتها بالمواكبة الفعلية مع تطورات الأجهزة الرقابية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن انعدام المحاسبة الجدية لبعض المسؤولين والمديرين والموظفين أدت إلى عدم انضباط الموظفين والخوف من عمل المخالفات، وبشكل كبير، وكذلك تدخل الوزراء وبعض الكتل في مجلس النواب في شؤون الموظفين ومحاولة البعض الآخر التستر على المخالفات وحماية المخالفين في وزاراتهم، وبعض الوزراء يقوم بطلب من دوائر وزارته عدم التعاون مع دائرة المفتش العام، كما أن ضعف العقوبة الإدارية والقضائية للموظف جعلته عرضة لعدم الاهتمام والخوف من الضوابط والشروط للمخالفين والمتلاعبين.

وفي دراسة قام بها (عارف، 2005) بعنوان "رصد اتجاهات موظفي الإدارة العليا في أجهزة الإدارة العامة السورية إزاء بعض أشكال الفساد وممارساته"، هدفت التعرف إلى طبيعة العلاقة بين اتجاهات الموظفين في القطاع العام في المستويات الإدارية العليا تجاه بعض أشكال

الدولية تجاوز فضائح الفساد التي ابتليت فيها مؤخراً العديد من المنظمات، إذ يجب عليهم مواجهة مسألة ما إذا كان موظفهم وحكومات الدول الأعضاء لديها بالفعل القدرة والإدارة والالتزام بمكافحة الفساد لمواجهة هذه التحديات باعتماد إستراتيجيات تتبعها المنظمات الدولية لمكافحة الفساد، والحث على مزيد من التعاون مع بعضهم البعض لمنع الفساد بتقدير تشخيصاً واقعياً حول مستقبل الحركة المناهضة للفساد داخل وبين المنظمات الدولية.

وأجرى سيمسير (Simser, 2008) دراسة بعنوان "التهرب الضريبي وعلاقته بالفساد"، وهدفت التعرف إلى أنماط التهرب الضريبي لدى دافعي الضرائب في جنوب أفريقيا، وتكونت عينة الدراسة من (354) من دافعي الضرائب في جنوب أفريقيا وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها: أن تعقيد إجراءات تقدير الضريبة ودفعها تسهم في زيادة التهرب الضريبي لدى المكلفين، مما يسهم في زيادة الفساد.

### منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بطريقة المقابلة والمنهج التحليلي لجوانب الظاهرة محل البحث، واكتشاف العلاقات والارتباطات بين المتغيرات. ويعد المسح الاجتماعي أكثر أنماط البحوث الاجتماعية التي تهدف إلى الوصول إلى صورة متكاملة لجوانب مجتمع العينة.

### مجتمع الدراسة :

تكون مجتمع الدراسة الإحصائي المستهدف من النخب الأردنية القادرين على التعبير عن اتجاهاتهم.

أجرى (Heilman Bruce and Ndumbaro, 2009) دراسة بعنوان "الفساد والسياسة والقيم المجتمعية في تنزانيا: وتقييم الإدارة لجهود مكافحة الفساد"، وهدفت هذه الدراسة التعرف إلى ظاهرة الفساد الإداري وجهود الحكومة التنزانية في مكافحة الفساد، وتوصلت الدراسة إلى أن انتشار ظاهرة الفساد في المؤسسات التنزانية الرسمية وغير الرسمية دفع المواطنين التنزاني ومؤسسات المجتمع المدني والدول الأجنبية المانحة والمؤسسات الدولية لانتقاد هذه الظاهرة والمطالبة بإصلاحها. ومع ذلك قوبلت هذه الانتقادات ودعوات الإصلاح باللامبالاة والمقاومة أحيانا من قبل بعض متخذي القرار في تنزانيا. ورغم أن الضغوط الدولية أجبرت المسؤولين في الدولة لاتخاذ خطوات إصلاحية في المجالات المالية والإدارية والسياسية والأمنية.

### عينة الدراسة:

تم أخذ عينة قصديه غير احتمالية حجمها 388 من (الأعيان والنواب في مجلس الأمة العاملين، والوزراء العاملين، وأعضاء مجالس النقابات ممثلة بنقائتي: المهندسين، والمحامين) من بين جميع النخب الأردنية، وفق الجدول 1.

### أداة الدراسة :

تم وضع أداة الدراسة بعد الاطلاع والبحث في كل ما يمت للدراسة بصله من الدراسات السابقة، حيث تكونت أداة الدراسة من استبيان مغلق يخص وحدة المعاينة وهم أصحاب النخب الأردنية، وقد شمل جزأين: الجزء الأول: ويشتمل على البيانات والمعلومات الشخصية لأفراد عينة الدراسة (النوع، والعمر، والوظيفة، والحالة الاجتماعية، ومكان الإقامة، وعدد سنوات الخبرة، والمستوى التعليمي).

الجزء الثاني: وقد شمل هذا الجزء (34) فقرة، توزعت على مقاييس للاتجاهات وفق محور الفساد المالي، منها (9) فقرات (1-9) لقياس غسيل الأموال، أما قياس تهريب الأموال ففي الفقرات السبع (16-10)، واستخدمت (11) فقرة (17-27) لقياس التهرب الضريبي، ولقياس التهرب الجمري استخدمت (7) فقرات (28-34).

وحاول البهنساوي ( El-Bahnasawy,2008 ) معرفة محددات الفساد بناءً على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مستخدماً في ذلك مقاييس تصور الفساد وضبط الفساد، وأشارت نتائج الدراسة إلى أهمية تطبيق القانون في الحد من عمليات الفساد، ووجد أن تصور الفساد منخفض في الدول الغنية مقارنة مع الدول الفقيرة، وأظهرت الدراسة بأن أبناء الدول الكبرى سكانياً يتصورون مستويات مرتفعة من الفساد، وكلما كان حجم الأرياف مرتفعاً، ارتفعت لديهم التصورات حول الفساد، وكلما زادت نسبة النايات (ممثلات الشعب) في البرلمان، انخفض الفساد، وأخيراً وجدت الدراسة أن الاستقرار السياسي ونوعية القواعد الثانوية والتنوع الأمني والموارد الطبيعية لا علاقة لها

**الجدول (1)****توزيع عينة الدراسة على فئات النخب الأردنية حسب المنصب والوظيفة**

الوظيفة	العدد	%
عضو في مجلس الأعيان	33	8.5
عضو في مجلس النواب	105	27.1
وزير عامل	25	6.4
عضو مجلس نقابة المهندسين	97	25
عضو مجلس نقابة المحامين	115	29.6
أخرى متفرقة	13	3.4
<b>المجموع</b>	<b>388</b>	<b>100</b>

مرتفعة ومقبولة لأغراض التحليل الإحصائي والبحث العلمي.

**صدق أداة الدراسة:**

بعد اكتمال المحتوى تم عرض الاستبيان بشكله الأولي على مجموعة من المحكمين من الأساتذة المتخصصين في العلوم الاجتماعية، والنفسية، والإدارية في جامعة مؤتة، حيث تم الأخذ بأرائهم والقيام بالتعديلات المقترحة في سياق الدراسة.

**المعالجة الإحصائية:**

لغرض الإجابة عن أسئلة الدراسة، فقد اعتمدت الدراسة على الرزمة الإحصائية (SPSS) في التحليل، من خلال استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

1. مقياس الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics (Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية، ومن أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة، ومعرفة الأهمية النسبية باستخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.
2. تحليل الانحدار المتعدد المتدرج (Stepwise Multiple Regression Analysis) لاختبار دخول المتغيرات المستقلة في معادلة التنبؤ بالمتغير التابع وهو الاتجاهات العامة نحو الفساد، بهدف اختبار صلاحية نموذج الدراسة وتأثير المتغيرات المستقلة فيه.
3. كذلك استخدام تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) لدراسة الفرق بين المتوسطات، أما الجانب الإحصائي لاستخراج المقارنات البعدية فقد استخدم اختبار أقل الفروق المعنوية LSD.

**ثبات أداة الدراسة:**

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة، من خلال عرضها مبدئياً وتوزيعها على عينة استطلاعية تجريبية بلغت 30 مبحثاً لكل عينة، وتم تعديل الاستمارة بناء على آراء عينة الدراسة الاستطلاعية، وبعد التعديل تم استخراج معامل ثباتها باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لفقرات كل مجال على حدة وللأداة ككل، ليتم التحقق من مدى درجة اتساق كل فقرة من فقراتها، وبالتالي ثبات الأداة ككل. وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول 2، على النحو الآتي:

يتبين من نتائج الجدول (2) أنّ معامل الثبات لجميع متغيرات الدراسة وإبعادها مقبول لإجراء الدراسة بمصداقية، حيث بلغت قيمة معامل الثبات الكلي المتعلقة بالاستبيان حوالي 87.4%، وهي نسبة ثبات

## الجدول (2) قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي لكل متغير (مستقل وتابع) وبجميع الأبعاد المتعلق باستبيان عينة الدراسة

رقم الفقرة في الاستمارة	اسم المتغير والبعد	معامل الثبات (كرونباخ ألفا)
1-9	غسيل الأموال	64.8%
10-16	تهريب الأموال	90.6%
17-27	التهرب الضريبي	69.8%
28-34	التهرب الجمركي	69.0%
1-34	الفساد المالي	87.4%

### خصائص عينة الدراسة:

**السؤال الأول:** ما درجة اتجاهات النخب الأردنية نحو درجة وجود الفساد المالي في الأردن؟

من خلال التحليل الإحصائي تم الإجابة عن سؤال الدراسة، حيث تبين أن مستوى الشعور العام لدى النخب في الأردن بوجود الفساد المالي في المؤسسات العامة في الأردن كان عالي الدرجة، فقد بلغ الوسط الحسابي لهذا الاتجاه 3.67، بانحراف معياري 0.58.

اتجاهات النخب في الأردن نحو عناصر جريمة غسيل الأموال.

ما درجة اتجاهات النخب في الأردن نحو درجة الشعور بوجود مشكلة غسيل الأموال في الأردن؟

توصلت النتائج في الجدول (4) إلى أن الاتجاه العام للمبحوثين نحو الشعور المتعلق بوجود جريمة غسيل الأموال في الأردن كان عالي الدرجة، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 3.55 بانحراف معياري 0.66.

وقد لوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول

(4) أن درجة الاتجاه كانت بالموافقة على أن: جريمة غسيل الأموال جريمة منظمة تسهم في تفتي الفساد في بنية النظام المالي، وتعد جريمة غسيل الأموال جريمة منظمة تتعدى الحدود الجغرافية للدول، وتعد جريمة غسيل الأموال جريمة منظمة، ولكن تؤثر إيجاباً على التنمية، وترتبط جريمة غسيل الأموال بنشاطات جريمة أخرى تحقق عوائد مالية غير مشروعة، وتدعم السياسات المالية للدولة عملية الرقابة الداخلية للمؤسسات المالية لمراقبة جريمة غسيل الأموال.

بينما كان الاتجاه العام غير متأكد نحو أن جريمة غسيل الأموال متاحة وميسرة في بعض المؤسسات المالية، ويعد نقل الأموال والعملات الصعبة دافعا للاقتصاد الوطني بغض النظر عن كونها أموالاً مغسولة،

وحول بعض الخصائص الاجتماعية والديمقراطية لمجتمع عينة الدراسة المستهدفة بإعطاء اتجاهاتهم حول مستوى ودرجة الفساد المالي، تبين النتائج في الجدول 3 أن 86.6% من عينة الدراسة كانوا من الذكور مقابل 13.4% من الإناث. ويتضح أن المستوى التعليمي لدى عينة الدراسة يعد مرتفعاً نوعاً ما، حيث بلغت نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي 67.8% بكالوريوس، و26.8% ماجستير، و2.6% دكتوراه، بينما بلغت نسبة من يحملون الدبلوم المتوسط 2.3%، ولم تتجاوز نسبة الذين مؤهلهم الثانوية العامة بين عناصر العينة عن 0.5%.

كما كانت الحالة الاجتماعية عند 88.1% من عينة الدراسة من المتزوجين، مقابل حوالي 5.4% من العزاب، أما الأرمال والمنفصلين والمطلقين فلم يتعدوا 4% من عدد الأشخاص في عينة الدراسة.

وكان توزيع الأعمار يقع ضمن الفئة كبيرة السن، حيث بلغت نسبة الذين تقع أعمارهم بين 50 و60 سنة 43% من عدد أفراد العينة، والذين تزيد أعمارهم عن 60 سنة حوالي 40%، أما الذين تقل أعمارهم عن 50 سنة فلم يتعدوا 20% من عدد أفراد العينة.

كانت الغالبية من أفراد العينة من الذين يسكنون المناطق الحضرية حيث بلغت نسبتهم 87.8%. أما سكان الريف فقد بلغت نسبتهم 5.7%، والبادية 1.5%، والمخيمات 2.3%.

### عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

### جدول (3) الخصائص الديموغرافية لمجتمع عينة الدراسة.

المتغير	فئات المتغير	العدد	(%) النسبة المئوية
النوع الاجتماعي	ذكر	336	86.6
	أنثى	52	13.4
المؤهل العلمي	ثانوي	2	0.5
	دبلوم متوسط	9	2.3
	بكالوريوس	263	67.8
	ماجستير	104	26.8
	دكتوراه	10	2.6
الحالة الزوجية أو الاجتماعية	أعزب / عزباء	21	5.4
	متزوج / متزوجة	342	88.1
	مطلق / مطلقة	1	0.3
	أرمل / أرملة	14	3.6
	غير مبین	10	2.6
الفئة العمرية (سنة)	أقل من 40 سنة	44	11.3
	40 - 49	30	7.7
	50 - 60	167	43.0
	فأكثر 60	147	40.0
مكان الإقامة	حضر	340	87.6
	ريف	22	5.7
	بادية	6	1.5
	مخيم	9	2.3
	غير مبین	11	2.8

• ملاحظة: بلغ حجم العينة الكلية 388 مستجوباً، ولكن نظراً لوجود بعض البيانات المفقودة ربما لا تساوي بعض الفقرات لهذا العدد، حيث تم حساب الأهمية النسبية بعد استبعاد البيانات المفقودة.

الأموال. ما درجة اتجاهات النخب في الأردن نحو درجة الشعور بوجود مشكلة تهريب الأموال في الأردن؟ بينت النتائج في الجدول (5) أن الاتجاه العام للمبحوثين نحو الشعور المتعلق بوجود مشكلة تهريب الأموال كان متوسط الدرجة، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 3.19 بانحراف معياري 0.88.

وقد لوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول 5 أن درجة الاتجاه كانت بغير متأكد على أنه: تتم عملية تهريب الأموال من خلال علاقات مصرفية مع

وبما أن الأموال قد جاءت من الخارج ودون أن يكون لها أثر مباشر في تحصيلها داخل الأردن فلا مانع من الإفادة منها، والأموال التي يتم الحصول عليها من الخارج بطريقة غسيل الأموال تدعم الاقتصاد الوطني وتنعش أحوال المواطنين.

ومن الملاحظ أن جميع الانحرافات المعيارية لمتغيرات هذا العنصر كانت أقل من 1.29، ويعد هذا المقياس مؤشراً على درجة صدق ومعنوية بيانات الدراسة باعتبارها بيانات متجانسة نوعاً ما.

اتجاهات النخب في الأردن نحو عناصر جريمة تهريب

#### الجدول (4) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات النخب في الأردن نحو عناصر غسيل الأموال.

الدرجة	الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المتغير
موافق	1	.840	4.30	جريمة غسيل الأموال جريمة منظمة تسهم في تفشي الفساد في بنية النظام المالي
موافق	2	.860	4.28	تعد جريمة غسيل الأموال جريمة منظمة تتعدى الحدود الجغرافية للدول
موافق	3	.950	4.23	تعد جريمة غسيل الأموال جريمة منظمة، ولكن لا تؤثر سلباً على التنمية
موافق	4	0.89	4.14	ترتبط جريمة غسيل الأموال بنشاطات جرمية أخرى تحقق عوائد مالية غير مشروعة
موافق	5	0.82	3.69	تدعم السياسات المالية للدولة عملية الرقابة الداخلية للمؤسسات المالية لمراقبة جريمة غسيل الأموال
غير متأكد	6	1.06	3.44	جريمة غسيل الأموال متاحة وميسرة في بعض المؤسسات المالية
غير متأكد	7	1.29	2.68	يعد نقل الأموال والعملات الصعبة دافعا للاقتصاد الوطني بغض النظر عن كونها أموالاً مغسولة
غير متأكد	8	1.20	2.59	بما أن الأموال قد جاءت من الخارج ودون أن يكون لها أثر مباشر في تحصيلها داخل الأردن فلا مانع من الإفادة منها
غير متأكد	9	1.17	2.55	الأموال التي يتم الحصول عليها من الخارج بطريقة غسيل الأموال تدعم الاقتصاد الوطني وتنعش أحوال المواطنين
عال	10	.660	3.55	غسيل الأموال

• تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب المبين في منهجية التحليل

ما درجة اتجاهات النخب في الأردن نحو درجة الشعور بوجود مشكلة التهرب الضريبي في الأردن؟.

توصلت النتائج في الجدول (6) إلى أن الاتجاه العام للمبحوثين نحو الشعور بوجود جريمة التهرب من الضرائب كان عالي الدرجة، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 3.93 بانحراف معياري 0.58.

وقد لوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول 6 أن درجة الاتجاه كان بالموافقة على أن: عدم العدالة في التحصيل الضريبي بين الناس يؤدي إلى عدم الرغبة في دفعها، ويؤدي التهرب الضريبي إلى نقص في موارد الدولة المالية وإضعاف قدرتها على القيام بواجباتها اتجاه المواطنين، وأن شعور المكلف بارتفاع قيمة الضرائب مقارنة بالدول الأخرى يدفع البعض للتهرب الضريبي،

بنوك وهمية، ولا يوجد لدى المؤسسات المالية سياسات واضحة نحو تطبيق الرقابة على الحوالات المالية، والأنظمة غير فعالة للكشف عن الحوالات المالية التي تستهدف تهريب العملات الصعبة، ولا قواعد بيانات موثقة للتحقق من صحة المعلومات الواردة من العملاء، ولا سجلات منظمة لمراقبة إصدار الحوالات المالية، ولا سياسات واضحة للتعامل مع البنوك التي لها تعاملات مشبوهة في مجال تهريب الأموال، ولا تتم الحوالات الإلكترونية وفق الأنظمة والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي.

اتجاهات النخب في الأردن نحو عناصر جريمة التهرب الضريبي.

## الجدول (5) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات النخب في الأردن نحو عناصر تهريب الأموال

الدرجة	الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المتغير
غير متأكد	1	0.89	3.44	تم عملية تهريب الأموال من خلال علاقات مصرفية مع بنوك وهمية
غير متأكد	2	1.12	3.29	لا يوجد لدى المؤسسات المالية سياسات واضحة نحو تطبيق الرقابة على الحوالات المالية
غير متأكد	3	1.06	3.24	لا يوجد لدى المؤسسات المالية أنظمة فعالة للكشف عن الحوالات المالية التي تستهدف تهريب العملات الصعبة
غير متأكد	4	1.05	3.23	لا يوجد لدى المؤسسات المالية قواعد بيانات موثقة للتحقق من صحة المعلومات الواردة من العملاء
غير متأكد	5	1.05	3.09	لا يوجد لدى المؤسسات المالية سجلات منظمة لمراقبة إصدار الحوالات المالية
غير متأكد	6	.980	3.04	لا يوجد لدى المؤسسات المالية سياسات واضحة للتعامل مع البنوك التي لها تعاملات مشبوهة في مجال تهريب الأموال
غير متأكد	7	1.07	2.96	لا تتم الحوالات الإلكترونية وفق الأنظمة والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي
متوسط	8	.880	3.19	تهريب الأموال

تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب المبين في منهجية التحليل

اتجاهات النخب في الأردن نحو عناصر جريمة التهريب الجمري.

ما درجة اتجاهات النخب في الأردن نحو درجة الشعور بوجود مشكلة التهريب الجمري في الأردن؟

توصلت النتائج في الجدول (7) إلى أن الاتجاه العام للمبحوثين نحو التهريب الجمري كان عالي الدرجة، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 4.03 بانحراف معياري 0.53.

وقد لوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول 7 أن درجة الاتجاه كان بالموافقة على أن: التغاضي عن بعض المسؤولين في مسألة دفع الجمارك يعطي دافعا نفسيا للتهريب منها، ويلجأ البعض إلى التهريب الجمري لتحقيق مكاسب مالية، ويؤدي ارتفاع قيمة رسوم الجمارك على بعض السلع إلى ارتفاع غير مبرر في أسعارها مما يدفع إلى التهريب الجمري، ويؤدي ارتفاع نسب الرسوم الجمركية على بعض البضائع إلى التهريب الجمري، ويؤدي تطور النظام الجمري وحوسبته إلى الحد من التهريب الجمري، لأن عدم وضوح التشريعات الجمركية وشفافيتها وتناقضها يدفع إلى التهريب الجمري. وكان الاتجاه العام

وأن ضعف الوعي الضريبي لدى المكلفين يشجع على الفساد المالي، وأن التشريعات الضريبية قديمة ومعقدة ومتناقضة، مما يدفع البعض للتهريب الضريبي، وأن عدم وجود خصومات تشجيعية للمكلفين يدفع البعض للتهريب الضريبي، وأن عدم تقسيط الضرائب على المكلفين يسهم في التهريب الضريبي، وأن عدم وجود آليات للاستعلام الضريبي وضعف التنظيم والتنسيق بين الدوائر الضريبية يدفع البعض إلى التهريب الضريبي، وتؤدي غرامات التأخير عن دفع الضرائب إلى التهريب الضريبي، وأن عدم كفاءة الجهاز الضريبي من حيث إعداد الموظفين وتأهيلهم، وعدم كفاية وسائل النقل لمتابعة المكلفين يسهم في التهريب الضريبي.

بينما كان الاتجاه العام بغير متأكد نحو أن الضريبة مفهوم غربي غير إسلامي، وليس من الضروري التقيد به.

ومن الملاحظ أن جميع الانحرافات المعيارية لمتغيرات هذا العنصر كانت أقل من 1.26، وبعد هذا المقياس مؤشرا على درجة صدق ومعنوية بيانات الدراسة باعتبارها بيانات متجانسة نوعا ما.

### الجدول (7) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات النخب في الأردن نحو عناصر التهريب الجمركي

الدرجة	الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المتغير
موافق	1	.740	4.45	إن التغاضي عن بعض المسؤولين في مسألة دفع الجمارك يعطي دافعا نفسيا للتهرب منها
موافق	2	.780	4.21	يلجأ البعض إلى التهريب الجمركي لتحقيق مكاسب مالية
موافق	3	.820	4.15	يؤدي ارتفاع قيمة الجمارك على بعض السلع إلى ارتفاع غير مبرر في أسعارها مما يؤدي إلى التهريب الجمركي
موافق	4	.810	4.14	يؤدي ارتفاع النسب الجمركية على بعض البضائع إلى التهريب الجمركي
موافق	5	.770	4.04	يؤدي تطور النظام الجمركي وحوسبته إلى الحد من التهريب الجمركي
موافق	6	.880	3.83	أعتقد أن عدم وضوح التشريعات الجمركية وشفافيتها وتناقضها يدفع إلى التهريب الجمركي
غير تأكد	7	.880	3.44	أعتقد أن عدم كفاءة الجهاز الجمركي من حيث إعداد المقدرين وتأهيلهم يدفع البعض للتهريب الجمركي
عال	8	.530	4.03	التهريب الجمركي

تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب المبين في منهجية التحليل

الكلية لاتجاهات النخب الأردنية نحو درجة وجود الفساد الإداري والمالي في الأردن تبعا لمتغير النوع الاجتماعي ولصالح الذكور.

يشير الجدول (9) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )، إذ بلغت قيمة (ف) (1.839) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) على الدرجة الكلية لاتجاهات النخب الأردنية نحو وجود الفساد الإداري والمالي في الأردن تبعا لمتغير المؤهل العلمي.

يشير الجدول (10) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )، إذ بلغت قيمة (ف) (1.527) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) على الدرجة الكلية لاتجاهات النخب الأردنية نحو درجة وجود الفساد الإداري والمالي في الأردن تبعا لمتغير الحالة الزوجية.

بغير تأكد نحو: أن عدم كفاءة الجهاز الجمركي من حيث إعداد المقدرين وتأهيلهم يدفع البعض للتهريب الجمركي. ومن الملاحظ أن جميع الانحرافات المعيارية لمتغيرات هذا العنصر كانت أقل من 0.88، ويعد هذا المقياس مؤشرا على درجة صدق ومعنوية بيانات الدراسة باعتبارها بيانات متجانسة نوعاً ما.

نتائج الفرضية التي تنص على هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لدرجة اتجاهات النخب الأردنية نحو درجة وجود الفساد المالي في الأردن تبعا للمتغيرات: النوع الاجتماعي، والمؤهل العلمي، والحالة الزوجية، والفئة العمرية، ومكان الإقامة؟ لاختبار الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واستخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة لاستخراج دلالة الفروق بين درجة اتجاهات النخب الأردنية نحو درجة وجود الفساد المالي في الأردن تبعا لمتغير النوع الاجتماعي، والجدول الآتي يوضح ذلك:

تشير النتائج في الجدول (8) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) على الدرجة

**الجدول (8)**

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (t-test) لدلالة الفروق لدرجة اتجاهات النخب الأردنية نحو درجة وجود الفساد الإداري والمالي في الأردن تبعا لمتغير النوع الاجتماعي

مستوى الدلالة	قيمة ت المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الجنس	الفساد الإداري و المالي
0.00*	2.27	.34311	1.7473	336	ذكر	
	2.29	.31975	1.6403	52	أنثى	

دال احصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )

**الجدول (9)**

تحليل التباين الأحادي ANOVA لدلالة الفروق لاتجاهات النخب الأردنية نحو درجة وجود الفساد الإداري والمالي في الأردن تبعا لمتغير المؤهل العلمي

مستوى الدلالة	قيمة (ف)	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المتغير
.105	1.839	.205	4	1.026	بين المجموعات	المؤهل العلمي
					داخل المجموعات	
					المجموع	
			387	33.843		

دال احصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )

**الجدول (10)**

تحليل التباين الأحادي ANOVA لدلالة الفروق لاتجاهات النخب الأردنية نحو درجة وجود الفساد الإداري والمالي في الأردن تبعا لمتغير الحالة الزوجية

مستوى الدلالة	قيمة (ف)	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المتغير
.208	1.527	.172	4	.516	بين المجموعات	الحالة الزوجية
					داخل المجموعات	
					المجموع	
			387	33.843		

دال احصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )

يشير الجدول (11) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )، إذ بلغت قيمة (ف) (3.462) وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )، إذ بلغت قيمة (ف) (1.536) وهي قيمة غير دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) على الدرجة الكلية لاتجاهات النخب الأردنية نحو درجة وجود الفساد الإداري والمالي في الأردن تبعاً لمتغير الفئة العمرية، ولمعرفة دلالة الفروق لصالح أي من فئات العمرية، تم إجراء اختبار توكي للفروق البعدية، والجدول الآتي يبين ذلك:

يشير الجدول (11) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )، إذ بلغت قيمة (ف) (3.462) وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) على الدرجة الكلية لاتجاهات النخب الأردنية نحو درجة وجود الفساد الإداري والمالي في الأردن تبعاً لمتغير الفئة العمرية، ولمعرفة دلالة الفروق لصالح أي من فئات العمرية، تم إجراء اختبار توكي للفروق البعدية، والجدول الآتي يبين ذلك:

يلاحظ في الجدول (12) من نتائج اختبار توكي أن الفروق كانت دالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )، في اتجاهات النخب الأردنية نحو درجة وجود الفساد الإداري والمالي في الأردن تبعاً لمتغير الفئة العمرية ولصالح الفئة العمرية أقل من 40 سنة.

### الجدول (11)

تحليل التباين الأحادي ANOVA لدلالة الفروق لاتجاهات النخب الأردنية نحو درجة وجود الفساد الإداري والمالي في الأردن تبعاً لمتغير الفئة العمرية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
الفئة العمرية	بين المجموعات	2.241	4	.373	3.462	.003
	داخل المجموعات	31.602	383	.108		
	المجموع	33.843	387			

دال احصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )

### الجدول (12)

نتائج اختبار توكي للاختبارات البعدية لاختبار الفروق البعدية في دور التنمية السياسية في الانتماء الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة تبعاً لمتغير الفئة العمرية

السكن	أقل من 40 سنة	40 - 49	50 - 60	فأكثر 60
أقل من 40 سنة	-	1.00	*0.005	*0.00
40 - 49	-	-	*0.005	0.08
50 - 60	-	-	-	*0.00
فأكثر 60	-	-	-	-
أمر القيوين				

دال احصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )

## الجدول (13)

## تحليل التباين الأحادي ANOVA لدلالة الفروق لاتجاهات النخب الأردنية نحو درجة وجود الفساد الإداري والمالي في الأردن تبعا لمتغير مكان الإقامة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
مكان الإقامة	بين المجموعات	1.540	4	.171	1.536	.135
	داخل المجموعات	32.303	383	.111		
	المجموع	33.843	387			

دال احصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ )

## 5.4 مناقشة النتائج:

بوجود مشكلة تهريب الأموال كان متوسط الدرجة، وتمثل هذا في أنه تتم عملية تهريب الأموال من خلال علاقات مصرفية مع بنوك وهمية، ولا يوجد لدى المؤسسات المالية سياسات واضحة نحو تطبيق الرقابة على الحوالات المالية، ولأنظمة غير فعالة للكشف عن الحوالات المالية التي تستهدف تهريب العملات الصعبة، ولا قواعد بيانات موثقة للتحقق من صحة المعلومات الواردة من العملاء، ولا سجلات منظمة لمراقبة إصدار الحوالات المالية، ولا سياسات واضحة للتعامل مع البنوك التي لها تعاملات مشبوهة في مجال تهريب الأموال، ولا تتم الحوالات الإلكترونية وفق الأنظمة والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي.

دلت النتائج أن الاتجاه العام للمبحوثين نحو الشعور بوجود جريمة التهريب من الضرائب كان عالي الدرجة، وتمثل هذا الاتجاه في أن عدم العدالة في التحصيل الضريبي بين الناس يؤدي إلى عدم الرغبة في دفعها، ويؤدي التهريب الضريبي إلى نقص في موارد الدولة المالية وإضعاف قدرتها على القيام بواجباتها تجاه المواطنين، وأن شعور المكلف بارتفاع قيمة الضرائب مقارنة بالدول الأخرى يدفع البعض للتهرب الضريبي، وأن ضعف الوعي الضريبي لدى المكلفين يشجع على الفساد المالي، وأن التشريعات الضريبية قديمة ومعقدة ومتناقضة مما يدفع البعض للتهرب الضريبي، وأن عدم وجود خصومات تشجيعية للمكلفين يدفع البعض للتهرب الضريبي، وأن عدم تقسيط الضرائب على المكلفين يسهم في التهرب الضريبي، وأن عدم وجود آليات للاستعلام الضريبي وضعف التنظيم والتنسيق بين الدوائر الضريبية يدفع البعض إلى التهرب الضريبي، وتؤدي غرامات التأخير عن دفع الضرائب إلى التهرب الضريبي، وأن عدم كفاءة الجهاز الضريبي من حيث إعداد الموظفين وتأهيلهم، وعدم كفاية وسائل النقل لمتابعة المكلفين يسهم في

دلت النتائج أن مستوى الاتجاه العام لدى النخب في الأردن نحو وجود الفساد المالي كان عالياً، وتفسر هذه النتيجة على أنه تتعدد أوجه الفساد وأساليبه المتنوعة، فحجب المعلومات وانعدام الشفافية والتدخلات الرسمية وتغليب المصالح الشخصية والعائلية والتنظيمية والوساطة والمحسوبية وتراجع الأخلاق والقيم والمبادئ وعدم التمسك بالشريعة السماوية والصلاحيات المطلقة التي يتمتع بها المسؤول، وتعيين المسؤولين على مستوى متدنٍ من الكفاءة والأمانة والأخلاق.

دلت النتائج أن الاتجاه العام للمبحوثين نحو الشعور بوجود جريمة غسيل الأموال في الأردن كان عالي الدرجة، وتمثل هذا الاتجاه في أن جريمة غسيل الأموال جريمة منظمة تسهم في تفشي الفساد في بنية النظام المالي، وتعد جريمة غسيل الأموال جريمة منظمة تتعدى الحدود الجغرافية للدول، وتعد جريمة غسيل الأموال جريمة منظمة، ولكن تؤثر إيجاباً على التنمية، وترتبط جريمة غسيل الأموال بنشاطات جرمية أخرى تحقق عوائد مالية غير مشروعة، وتدعم السياسات المالية للدولة عملية الرقابة الداخلية للمؤسسات المالية لمراقبة جريمة غسيل الأموال. وأن جريمة غسيل الأموال متاحة وميسرة في بعض المؤسسات المالية، ويعتبر نقل الأموال والعملات الصعبة دافعا للاقتصاد الوطني بغض النظر عن كونها أموالاً مغسولة، وبما أن الأموال قد جاءت من الخارج ودون أن يكون لها أثر مباشر في تحصيلها داخل الأردن فلا مانع من الاستفادة منها، والأموال التي يتم الحصول عليها من الخارج بطريقة غسيل الأموال تدعم الاقتصاد الوطني وتعيش أحوال المواطنين.

دلت النتائج أن الاتجاه العام للمبحوثين نحو الشعور

## المراجع العربية:

1. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (2003)، المنشور على الموقع الإلكتروني:  
http://www.un.org/ar/events/anticorruption-day/pdf/conven\_rules.pdf
2. بركات، عبد الله عزت (2015)، ظاهرة غسل الأموال وأثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع، ص 215-232.
3. بلقاسم، بودالي (2012)، ظاهرة التهريب الجمركي وإستراتيجيات مكافحته، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر.
4. البكوع، فيحاء (2012)، تفعيل نظم الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في الوحدات الخدمية، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد (35)، العدد (92).
5. بني عامر، نسيم محمد (2012)، مكافحة الفساد في الأردن بين مجلس النواب وهيئة مكافحة الفساد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.
6. التميمي، عباس حميد يحيى (2008). أثر نظرية الوكالة في التطبيقات المحاسبية والحوكمة في الشركات المملوكة للدولة - دراسة ميدانية في عينة من الشركات العراقية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في فلسفة المحاسبة، جامعة بغداد.
7. حسن، سهر حسين (2015). المسؤولية الأخلاقية في مواجهة الفساد الإداري والمالي، مجلة ديالي، العدد الخامس والستون، العراق، ص 194-215.
8. دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، ورقة العمل الأردنية المقدمة للمؤتمر التقني التاسع لاتحاد السلطات الضريبية للدول الإسلامية من 2012.09.29 إلى 2012.10.03، عمان.
9. دائرة الموازنة العامة، قانون الموازنة العامة، الجداول الرئيسية للموازنة العامة (1) و (2)، 2011.
10. الرفدي، بدر سليمان (2013)، مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في الأردن من جهة نظر قادة الرأي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان-الأردن.
11. الرعود، عبد اللطيف (2009) الفساد السياسي، بحث منشور على الشبكة العنكبوتية:  
http://www.nscopyemen.com/index3.php
12. الزهراني، صافي إمام (2005) إستراتيجية الإصلاح الإداري وإعادة التنظيم في نطاق الفكر والنظريات ط1. الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر .
13. سعيد، قاسم علوان وأحمد، سهام عادل (2014)، الفساد الإداري والمالي (المفهوم- الأسباب- الآثار- وسائل المكافحة) مجلة الدراسات التاريخية والحضارية،

## التهرب الضريبي.

دللت النتائج أن الاتجاه العام للمبحوثين نحو التهرب الجمركي كان عالي الدرجة، وتمثل هذا الاتجاه في أن التغاضي عن بعض المسؤولين في مسألة دفع الجمارك يعطي دافعا نفسيا للتهرب منها، ويلجأ البعض إلى التهرب الجمركي لتحقيق مكاسب مالية، ويؤدي ارتفاع قيمة رسوم الجمارك على بعض السلع إلى ارتفاع غير مبرر في أسعارها؛ مما يؤدي إلى التهرب الجمركي، ويؤدي ارتفاع نسب الرسوم الجمركية على بعض البضائع إلى التهرب الجمركي، ويؤدي تطور النظام الجمركي وحوسبته إلى الحد من التهرب الجمركي، وأن عدم وضوح التشريعات الجمركية وشفافيتها وتناقضها يدفع إلى التهرب الجمركي. وكان الاتجاه العام بغير متأكد نحو: أن عدم كفاءة الجهاز الجمركي من حيث إعداد المقدرين وتأهيلهم يدفع البعض للتهرب الجمركي.

## التوصيات:

1. في ضوء ما تقدم فإن الدراسة تقدم التوصيات الآتية:  
1. الاهتمام بشكل أكبر من قبل المسؤولين بمفهوم أخلاقيات العمل، وزرع الثقة بينها وبين المجتمع الذي تتعامل معه، من خلال وسائل منها: تفعيل للعلاقات الاجتماعية بين العاملين، وتشجيع روح التعاون فيما بينهم، و تنمية روح الفريق، ويمكن تحقيق ذلك من خلال مبادرة الإدارة إلى رعاية النشاطات الاجتماعية المختلفة خارج ساعات العمل الرسمي، مما يؤدي إلى تقليل درجة عدم التأكد والالتباس في العلاقة الموجودة بين المنظمة والمجتمع.
2. ضرورة الالتزام بالشفافية والنزاهة في التعامل مع المجتمع، أخذين بنظر الاعتبار المصلحة العامة للمجتمع وليس المصالح الشخصية، ووضع آلية لمعرفة مدى التزام هذه المنظمات بالقوانين والتشريعات والمحافظة علي حقوق المجتمع، ولاسيما إذا ما علمنا علاقة التأثير والتأثر الموجودة بين المنظمة والمجتمع.
3. تشديد العقوبات القضائية والإجراءات التأديبية بحق المخالفين وتفيدها، مهما كانت مكانتهم أو مركزهم الوظيفي والاجتماعي.
4. تفعيل سلطات وحدات الرقابة وتدعيمها في الجهاز الإداري من خلال تبعيةها المباشرة لقمة الهرم، شريطة اختيار أفرادها وتعيينهم وفق معايير النزاهة، والرقابة، والسمعة الطيبة، والقُدوة الحسنة.
5. إعطاء ديوان المحاسبة صفة الضابطة العادلة .

- المجلد (6)، العدد (18).
16. سليمان ، محمد مصطفى (2006). حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري - دراسة مقارنة، مصر: الدار الجامعية.
17. شريف، عمر (2012)، التدقيق وتحديات الفساد المالي في المؤسسة، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خضير- بسكرة، الجزائر.
18. الشمري، هاشم (2011)، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.
19. صالح، عبد الحميد (2007). التهريب الجمركي بين النظرية والتطبيق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، 7-39.
20. صديق، حسين (2012)، الاتجاهات من منظور علم الاجتماع، مجلة جامعة دمشق، المجلد (28)، العدد (3)، ص ص-299-322.
21. صحيفة كل الأردن الإلكترونية، <http://www.allofjo.net/index.php?page=article&id=113084>
22. عارف، ديالا الحج (2005)، رصد اتجاهات موظفي الإدارة العليا في أجهزة الإدارة العامة السورية إزاء بعض أشكال الفساد وممارساته، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد 21 - العدد الأول، ص ص 245-266.
23. العامري، ابتسام (2010)، ظاهرة الفساد السياسي أسبابها وتأثيراتها وسبل معالجتها، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، مجلة الكوفة، العدد السابع، ص ص 98-91.
24. عبد العباس، بشير (2010)، غسيل الأموال العراقية في ظل بيئة الفساد المالي والإداري، مجلة التراث الجامعة، العدد السابع، العراق.
25. عبد الغفور، طه حميد، (2008)، "تحليل واقع التهريب الضريبي في العراق وسبل معالجته" دراسة تطبيقية لعينة من مكلفي ضريبة العقار في العراق"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد.
26. عبد الله، أسامة إبراهيم (2010)، الفساد الإداري والمالي الإشكالية وطرق معالجته، جامعة بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، العراق
27. عداي، حسن سعيد (2015)، غسيل الأموال في نطاق قانون مكافحة الأموال العراقي رقم 93 لسنة 2004 والقانون المقارن، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد السابع عشر، العراق.
28. العمري، صالحة (2014)، جريمة غسيل الأموال وطرق مكافحتها، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الخامس، الجزائر، ص ص 178-205.
29. العلي، عادل، (2009)، "المالية العامة والقانون المالي والضرري"، ط2، دار الإسرائ للنشر والتوزيع، الأردن. فيدرغولي، كارلو (2015)، في مواجهة الفساد، بحث منشور على الشبكة العنكبوتية:
30. <http://www.galadarilaw.com/userfiles/files/TacklingcorruptionArabic.pdf>
31. القضاة، عوض عبد الله (2010)، مسؤولية البنوك الأردنية عن غسل الأموال، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان- الأردن.
32. لموسخ، محمد (2009)، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، بحث منشور على الشبكة العنكبوتية: <http://www.univ-medea.dz/Fac%5CD%5CManifestations%5CProtection%20argent%20et%20contre%20la%20corruption2009-2010/15.pdf>
33. الكبيسي، عامر (2005) الفساد العالمي الجديد وإستراتيجيات مواجهته. ط1. الرياض: مؤسسة اليمامة الصحفية.
34. محمد، إيمان يحيى (2013)، التهرب الضريبي (أسبابه وآليات مكافحته)، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة السادسة والثلاثون، العدد (64)، العراق، ص ص-162-180.
35. المؤتمر الإقليمي (2008) حول دعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول العربية، -21 23 كانون الثاني، البحر الميت، المملكة الأردنية الهاشمية. الوادي، محمود (2010)، تنظيم الإدارة المالية من أجل ترشيد الإنفاق الحكومي ومكافحة الفساد، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.
36. 1. Berkman S., Z. Boswell N.Z., Bruner F.H., Gough M., McCormick J.T., peter Egnis Pedersen P.E., Uga J. Zimmermann S. (2008), The fight against corruption: international organizations at a cross-roads, Journal of Financial Crime, Volum15, Issue, 2, pp.124-15
37. Heilman Bruce and Ndumbaro Laurean (2009) Corruption, Politics and Societal Values in Tanzania: An Evaluation of the Mkapa Administration's Anti-Corruption Efforts, African Journal of Political Science, Vol. 7; N 1, pp:1-19
38. Kseniao G. (2008), Can corruption and economic crime be controlled in developing countries and if so, is it cost-effective?. Journal of Financial Crime, Volume, 15 Issue, 2, pp. 223 - 233
39. El-Bahnasawy, N. G, (2008) "Empirical Examination of the Effectiveness of Anti-Corruption Measures in Jordan", Journal of Financial Crime, Volume 15, Issue 2, pp. 233-245

tion of the determination of corruption. Cross-section and panel analysis", unpublished PhD dissertation, Colorado state university, Fort Collins, Colorado

5. Simser and Jeffrey (2008) Tax evasion and its relationship to corruption avoidance typologies, Journal of Money Laundering Control, Volume: 11, Issue: 2, Page: 123 – 134